الفساد السياسي والتقبل الاجتماعي في افريقيا جنوب الصحراء بعد عام ١٩٩٠

أ.م.و. جمال طه علي
mailto:jamaltahaali71@gmail.com
كلية القانون والعلوم السياسية-الجامعة العراقية

الملخص

يعد الفساد السياسي من أخطر المشاكل التي تواجه دول افريقيا جنوب الصحراء في الوقت الحاضر، وعلى الرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته دول افريقيا جنوب الصحراء بعد عام ١٩٩٠ ، الا ان دول هذه المنطقة ما زالت تعاني من الفساد السياسي ، حيث ان اغلب تقارير المنظمات الدولية المعنية بالفساد تضع الدول الافريقية جنوب الصحراء في مواقع متقدمة من الدول الأكثر فسادا في العالم . ان انتقال هذه الدول من الدكتاتورية الى مرحلة التحول الديمقراطي أدى الى إيجاد نوع جديد من الفساد السياسي الا وهو الفساد الانتخابي ، حيث يعمد العديد من زعماء هذه الدول والأحزاب السياسية المهيمنة فيها الى إدارة العملية السياسية والانتخابية فيها بما يتلاءم مع ضمان بقاؤهم في السلطة مستغلين بذلك الدعم الاثني والعرقي القائم على تقبل مجتمعات هذه الدول لوجود حاكم او حزب فاسد في السلطة طالما انه من عرقيتهم او اثنيتهم، فضلا عن استغلالهم للفقر وعلاقات الزبائنية ودفع الرشاوى للناخبين لغرض إعادة

انتخابهم. وبغض النظر عن أسباب الدعم المجتمعي للفاسدين الا انه يوضح نوعا من التقبل الاجتماعي للفساد في دول افريقيا جنوب الصحراء.

الكلمات المفتاحية: الفساد السياسي، جنوب الصحراء، التقبل الاجتماعي، افريقيا

Political venality and social acceptance in Africa (south of desert) post-1990

Assist. Prof. Dr Jamal Taha Ali
College of Law and Political Science - Iraqi University

Abstract:
Political venality is one of the most complex problems facing south desert African countries. Political venality puts south desert African countries in advanced positions among the most corrupt countries in the world. The transition of these countries from dictatorship to democratic transition led to the creation of a new type of political venality. Ethnic and ethnic-based on the acceptance of the societies of these countries to the presence of a corrupt ruler or party in power as long as it is of their race or ethnicity, as well as their exploitation of poverty and the payment of bribes to voters for re-election. Regardless of the reasons for societal support for the corrupt, it illustrates a kind of social acceptance of corruption in south of desert African countries.

Keywords: political corruption, south of desert, Africa, social acceptance

المقدمة

يعد الفساد ظاهرة لا تخلو منها جميع المجتمعات وتعاني منها جميع الدول بنسب مختلفة، حيث يمكن ان يكون الفساد واقعة في مجتمع ما وتكون غير منتشرة واثارها محدودة، وفي مجتمعات أخرى تكون ظاهرة منتشرة واثارها كبيرة وخطيرة على المجتمع.

أما الفساد السياسي فانه من أخطر أنواع الفساد ، لأنه يتعلق بالسلطة الحاكمة التي تمتلك من القوة ما يمكنها من صنع السياسات وفرض تنفيذها على المجتمع، وان اي فساد في المجتمع يمكن ارجاعه الى السلطة الحاكمة لان

السلطة قد تكون فاسدة او تسمح بالفساد، ولذا نجد بأن هنالك تلازما ما بين الفساد السياسي والفساد الإداري (البيروقراطي)، كما ان هنالك علاقة قوية بين الفساد السياسي والفساد الاقتصادي لأن الفساد السياسي يمكن ان ينطوي على جنبة اقتصادية.

وقد شهدت دول أفريقيا جنوب الصحراء انتشار ظاهرة الفساد السياسي منذ فترات الاستعمار، وما زالت هذه الظاهرة مستمرة الى الان . ان استمرار ظاهرة الفساد السياسي لا يعكس سوء إدارة الطبقة الحاكمة ورغبتها في البقاء في السلطة فحسب، بل تعكس كذلك مدى تقبل مجتمعات تلك الدول لظاهرة الفساد ودور المجتمعات في بقاء الحال على ما هو عليه دون تغيير.

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية هذه الدراسة من معرفة الأسباب الاجتماعية لبقاء ظاهرة الفساد السياسي في الدول الافريقية على الرغم من انها مرت بمرحلة التحول الديمقراطي منذ بداية تسعينات القرن الماضي. وان تعيين ذلك سيضع حداً للفساد السياسي في تلك الدول من خلال بحث ابعاد القاعدة الاجتماعية التي يرتكز عليها في تسويغ الفساد.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة بسؤال مركزي وهو: ما هي الأسباب التي تجعل المجتمعات الافريقية جنوب الصحراء متقبلة لحالة الفساد السياسي؟ ومن هذه السؤال المركزي تأتي مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي: ما حدود التقبل المجتمعي لذلك الفساد في ضوء الثقافة السائدة؟ وما مدى استمرارية الفساد السياسي عندما يكون مقبول مجتمعياً؟

فرضية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة فان الدراسة تنطلق من فرضية أساسية مفادها ان للعامل العرقي والفقر وعلاقات الزبائنية أثر في استمرار حالة الفساد السياسي في دول أفريقيا جنوب الصحراء، إذ كلما كانت سائدة في تلك الدول كلما كان لها دور كبير في التقبل الاجتماعي لظاهرة الفساد السياسي.

منهجية الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في محاولة دراسة الظاهرة العلمية محل البحث، اذ من خلال اعتماد الآلية العلمية التي تقوم على التفكيك واعادة تركيب من اجل الوصول الى فهم حقيقي يتطابق مع واقع الظاهرة وجوهرها، وقد تم اعتماد المقترب النظمي بشكل رئيسي في الدراسة من خلال خطواته العلمية المتسلسلة والمتتابعة من اجل الإحاطة بكافة التفاصيل المتعلقة بهذه الظاهرة وبشكل يوصلنا الى نتائج قيمة تعبر عن طبيعة التقبل الاجتماعي للفساد السياسي في افريقيا بعد عام ١٩٩٠.

المبحث الأول: الفساد السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء

حينما تسود المصالح الخاصة على المصلحة العامة التي يفترض تلازمها مع اساس وجود الدولة واستقرارها انما يكون ذلك بداية لبروز السلطة الشخصية وهيمنتها مستغلة وجود تشريعات ومؤسسات لا تلبي العمل المؤسساتي الفاعل الضامن لعمل السلطة المجردة، وهو ما يسمح لها باستغلال المنصب العام لأغراض شخصية او عائلية او قبلية او طائفية، إذ تدعم الهويات الفرعية صاحب المنصب ليبقى في منصبه لضمان مصالحهم مهما كان نظام الحكم ولو كان في ظاهره ديمقراطي. وسندرس في المطلب الأول من هذا المبحث ماهية الفساد السياسي اما في المطلب الثاني منه فسنتناول تأصيل ظاهرة الفساد

السياسي في افريقيا جنوب الصحراء، في حين سنتطرق في المطلب الثالث الى الفساد السياسي في فترة التحول الديمقراطي في افريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الأول: ماهية الفساد السياسي

ان التعريف الأكثر تداولا للفساد هو تعريف مؤسسة البنك الدولي الذي يعرف الفساد على انه "استغلال أو إساءة استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الشخصية[١] .

وتكاد اغلب التعريفات التي تناقش الفساد تكون مشتقة من هذا التعريف ، على الرغم مما يعتريه من نقص، حيث يعتبر هذا التعريف سبب الفساد في السلطة العامة وتجاوزاتها، ويربط الفساد بالدولة وأنشطتها وتدخل الدولة في السوق ووجود القطاع العام. بمعنى اخر ان استخدام هذا التعريف يستبعد إمكانية الفساد في القطاع الخاص، وهو يركز بشكل حصري على الفساد في القطاع العام، هذا التعريف متسق مع معتقدات الحائز على جائزة نوبل جاري بيكر أنه "عندما نلغي الدولة نلغي الفساد"[٢]. وعليه فإن التركيز على فساد الدولة دون القطاع الخاص يعكس توجه الجمهور الذي يكون لديه اهتمام أكبر بالفساد في المؤسسات العامة أكثر منه داخل المؤسسات الخاصة. فمثلا إن رشوة رجل شرطة أو قاضٍ للحصول على خدمة خاصة لها أهمية مختلفة عن رشوة موظف في جهاز خاص. إذ ان الفساد في القطاع الخاص يؤدي الى إفساد الأعمال التجارية، والاضرار بمصالح أصحاب العمل ، أما الفساد المتورط في القطاع العام فإنه يؤثر على مصلحة الجمهور بشكل مباشر[٣]، ويمكن القول بأن تعريف

---

[١]) سامي محمد غنيم ، جرائم الفساد : دراسة مقارنة ، المصرية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٢١ ، ص١٦ .

[2]) Boris Begovic , Corruption : Concepts , Types , Causes and Consequences , Documents , No. 26 , The Center for the Opening and Development of Latin America (CADAL) , March/2005 , Buenos Aires , P.2 .

[3]) Oskar Kurer , Definitions of Corruption , in , Routledge Handbook of Political Corruption , Paul M. Heywood (ed.) , Routledge , United Kingdom , 2015, P.32 .

البنك الدولي للفساد يقترب من مفهوم الفساد السياسي اكثر من كونه تعريفا عاما للفساد، ولم يقتصر تعريف الفساد على منظمة البنك الدولي بل ان هنالك منظمات اخرى قدمت تعريفات للفساد السياسي منها منظمة الشفافية الدولية التي عرفت الفساد السياسي على انه "سوء استعمال السلطة المؤتمنة من أجل تحصيل منفعة خاصة"[٤].

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP فعرف الفساد السياسي بأنه " إساءة استعمال القوة العمومية، أو المنصب، أو السلطة للمنفعة الخاصة ، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات، أو عن طريق الاختلاس "[٥] .

ويعرف ايكور الفساد على انه " الاستخدام غير القانوني للسلطة الرسمية أو استخدام النفوذ من قبل المسؤول الحكومي إما لإثراء نفسه او أي شخص اخر في على حساب الجمهور في مخالفة لليمين الذي اقسمه عند تولي المنصب او مخالفة للقوانين والاتفاقات السارية ، وهذا الخطر لا يعرف وقت او مدة محددة ويحدث في أي وقت او مدة من تاريخ الامة " [٦].

في حين يعرف البعض الفساد بأنه " كسر قاعدة من قبل بيروقراطي (أو مسؤول منتخ) لتحقيق مكاسب شخصية"، في حين يعرّف ميشيل جونستون (استاذ العلوم

---

[4]) Why corruption matters: understanding causes, effects and how to address them , Department for International Development , London , 2015 , P.12 .

[٥]) نقلا عن : سالمي العيفة ، السياسة العامة والفساد السياسي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد ١٧ ، جامعة الوادي ، الجزائر ، ٢٠١٨ ، ص ٥٤٨ .

[6]) Iyanda Daavio O. , Corruption : Definitions , Theories and Concepts , Arabian Journal of Bussiness and Management Review , Vol. 2 , No. 2 , Hilaris, ,Belgium , November/2012 , P.38 .

السياسية في جامعة كولجيت) الفساد بأنه "إساءة استخدام الأدوار أو الموارد العامة لمنفعة خاصة " [٧].

تعريف مشتاق خان (خبير اقتصادي بريطاني وأستاذ علوم الاقتصاد في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن) الذي يقول إن الفساد هو " سلوك ينحرف عن القواعد الرسمية للسلوك الذي يحكم تصرفات شخص ما في موقع السلطة العامة بسبب دوافع خاصة مثل الثروة أو السلطة أو المكانة"[٨].

أما الدكتور جلال عبد الله المعوض فيعرف الفساد السياسي على انه "السلوك القائم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام، سواء كان هذا المنصب يتم بالانتخاب او بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة، سواء أكانت هذه المصلحة شخصية مباشرة تتعلق بشاغل المنصب أو عائلية او طائفية او قبلية، وسواء اكانت هذه المصلحة تتعلق بمكاسب مادية او غير مادية ، وذلك من خلال استخدام اجراءات او الالتجاء الى تعاملات تخالف الشرعية القانونية"[٩].

وبناءا على ما تقدم يمكن القول بأن اغلب التعريفات المقدمة للفساد السياسي تدور حول اعتباره استغلالا للمنصب العام لتحقيق مصالح خاصة. فحتى لو كانت اساءة استغلال المنصب لأغراض عائلية او قبلية او طائفية فإنها ايضا تعكس نوعا من المصلحة الخاصة حيث ان استغلال المنصب العام لخدمة العائلة والقبيلة والطائفة يعني ان العائلة والقبيلة والطائفة سيدعمون صاحب المنصب

---

[7]) Dinsha Mistree , Corruption and the Paradox of Transparency , Working Paper 03 , Stanford Law School , United States , 2018 , P.10 .

[8]) Inge Amundsen , Political Corruption: An Introduction to the Issues , Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights , Norway , 1999 , P.2 .

[٩]) بنعودة حورية ، الفساد السياسي : أسبابه وآثاره ، مجلة البحوث القانونية والسياسية ، العدد ٢ ، جامعة الوادي ، الجزائر، ٢٠١٤ ، ص٢٠٥ .

ليبقى في منصبه لضمان مصالحهم بنوع من العلاقة القائمة على تبادل المنفعة ، بغض النظر عما اذا كان نظام الحكم دكتاتوري ام يمر في مرحلة التحول الديمقراطي حيث يأخذ الدعم في هذا الأخير شكل الدعم الانتخابي . ويمكن القول ان الفساد السياسي انما يعني التربح من الوظيفة العامة من لدن ذوي المناصب العليا لأغراض خاصة).

والسؤال الوارد لدينا هو ما موقع الفساد السياسي في ضوء انواع الفساد؟ للإجابة على ذلك ان للفساد انواع عديدة ، إذ هنالك من يقسمها الى (الفساد الكبير والفساد الصغير)، وكلاهما فئتان فرعيتان للفساد التقليدي، الفساد الصغير يرتبط بالفساد البيروقراطي ويقصد به اشتراك موظفي الخدمة العامة غير المنتخبين مثل الرشاوى التي تدفع لموظفي الكمارك او مقدمي الخدمات الصحية وغيرها، أما الفساد الكبير فينطوي على مرتبة اعلى من المسؤولين الحكوميين والمسؤولين المنتخبين الذين يستغلون الفرص التي يتيحها لهم العمل الحكومي مثل الرشاوى المتعلقة بالمشاريع الحكومية الكبيرة مثل مشاريع البنية التحتية وغيرها، ويعتبر الفساد السياسي نوعا من الفساد الضخم لخطورته وبسبب المستوى الرفيع للموظفين العموميين المتورطين به[١٠]. فالفساد السياسي (الفساد الكبير) يحدث في مرحلة صنع السياسات أما الفساد البيروقراطي (الإداري) فانه يرتبط بتنفيذ السياسات فيتمثل في انتهاك القواعد والقوانين الناتجة عن قرارات السياسيين، بينما الفساد السياسي يتأتى من عدم وجود تعليمات مكتوبة في اغلب الأحيان تحدد كيف السياسيين يجب ان يتخذوا القرارات وفقا لمعايير الانصاف والنزاهة[١١].

[10]) Anne -Marie Lynda et. al. , Corruption in Canada: Definitions and Enforcement, Report No. 46 , Public Safety Canada , Ottawa , May/2014 , P.12 .

[11]) Stephen D. Morris , Forms of Corruption , CESifo DICE Report , Leibniz Institute for Economic Research , University of Munich , Germany , 2011 , Pp. 10-11 .

وهنالك من يذهب الى ان هنالك ثلاثة أنواع من الفساد وهي الفساد الشامل والفساد المنظم والفساد العرضي، حيث ان الفساد العرضي هو الرشوة الصغيرة وهو الذي يمارسه عدد قليل من الافراد الانتهازيين او مجموعات صغيرة وهنا يكون الفساد استثناء وليس قاعدة، أما الفساد المنظم فهو فساد ليس مؤسسي ولا منتشر ولكنه متكرر وغالبا ما يكون عرضة للفضائح الشعبية ويكون بين عدد من المسؤولين والوسطاء ورجال الاعمال، أما الفساد الشامل فهو فساد واسع الانتشار ومؤسسي ومبني في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية[١٢]، وعليه فان الفساد السياسي يندرج ضمن الفساد الكبير والشامل، هذا النوع الذي يشمل أصحاب المناصب العليا في البلد ويؤدي فسادهم الى فساد كبير شامل لجميع المؤسسات في البلد .

المطلب الثاني: تأصيل ظاهرة الفساد السياسي في افريقيا جنوب الصحراء

ترجع ظاهرة الفساد السياسي في افريقيا الى الفترة الاستعمارية حيث ان القوى الاستعمارية المتنوعة في القارة الافريقية أدخلت اشكال من الحكم غير المباشر في العديد من الدول الافريقية، وتم وضع الحكومات المحلية تحت هيمنة الزعماء الفرديين الذين يمتلكون جميع السلطات تقريبا (القضاء، الامن، جمع الضرائب وغيرها)، وكان الرؤساء المعينين مسؤولين امام ممثل الإدارة الاستعمارية وليس امام المواطنين الافارقة . ومن اجل تحفيز الزعماء المحليين على جمع اكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية ولتأدية عملهم بحماس سمحت الإدارات الاستعمارية لهؤلاء الزعماء بالحصول على نسبة من تلك الضرائب، حيث ان الإدارات الاستعمارية في بعض الأحيان سمحت للرؤساء

[12]) Simplice A. Asongu , Fighting corruption in Africa: do existing corruption-control levels matter? , International Journal of Development Issues, Vol.12 , No.1 , Emerald Group Publishing Limited , United Kingdom , 2013 , Pp. 38-39 .

الافارقة بتحصيل الضرائب والاحتفاظ بنسبة١٠% من اجمالي الضرائب المحصلة في منطقتهم [١٣].

ان سعي الدول الاستعمارية لتحقيق مصالحها أدى الى تشويه العملية الطبيعية لتنمية الدولة في افريقيا وخلف ندوبا من الفساد وعدم الاستقرار السياسي ، إذ اوجدت الحكومات أدوات للتلاعب بالمجتمع والسيطرة عليه ، ومنها الأداة اقتصادية مالية حيث ان هذه الحكومات أنشأت مؤسسات اقتصادية لمنفعتها الخاصة وتركت الشعوب الافريقية في الفقر المدقع والامراض، لا بل ان الصراعات القبلية والدينية في افريقيا اليوم كلها مرتبطة بالفساد السياسي الذي اوجده المستعمر، إذ اعتمدت الدول الاستعمارية على سياسة (فرق تسد) لإبقاء الافارقة يقاتلون بعضهم البعض بدلا من قتال المستعمر، حيث أعطت السلطة في الدول الافريقية الى القبائل الصغيرة كما فعل البريطانيون عندما منحوا لقب ملك لحاكم قبيلة (بالي نيونجا) في المنطقة الشمالية الغربية من الكاميرون وهذا اللقب ما زال سببا للصراع بين قبيلة بالي وجيرانها لانهم يرفضون الاعتراف بمثل هذه الألقاب ، كذلك الحال مع اقلية التوستي في رواندا في فترة الاستعمار البلجيكي، والايبو في نيجيريا في فترة الاستعمار البريطاني، والشونا في زيمبابوي [١٤].

كما ان الدول الافريقية بعد استقلالها لم ترث أي قوانين لمكافحة الفساد من اوروبا، الا ان بعض القوانين التي تحتوي على اخلاقيات الخدمة العامة ولم تكن تشريعات مختصة بمكافحة الفساد، ولذا فان هذه القوانين فشلت في مواكبة تطور

[13]) Munyae M. Mulinge and Gwen N. Lesetedi , Interrogating Our Past: Colonialism and Corruption in Sub-Saharan Africa , *African Journal of Political Science* , Vol.3 , No.2 , African Association of Political Science , Johannesburg , 1998 , P. 19 .

[14]) Munyae M. Mulinge and Gwen N. Lesetedi , OP. CIT. , P.20 .

الأوضاع السياسية في افريقيا بعد الاستقلال [١٥]. وهنا لا يمكن القاء اللوم على الاستعمار بوصفه المسبب الوحيد للفساد في الدول الافريقية ، اذ ان الدول الافريقية بعد الاستقلال وخصوصا بعد عام ١٩٧٣ عانت من معدلات نمو منخفضة وتراجع الإنتاج الزراعي وركود التصنيع وزيادة الواردات وزيادة الديون إذ ظهرت نظم الحزب الواحد والنظم العسكرية الدكتاتورية والتي شهدت فسادا واسع النطاق [١٦]. حيث شارك في الفساد رؤساء الدول والوزراء وغيرهم من المسؤولين الكبار بما يخدم مصالحهم ومصالح مجموعة ضيقة من رجال الاعمال او العناصر الاجرامية، وهذا النوع من الفساد تضمن أموال هائلة واثر بشكل واضح على الاقتصاد في الدول الافريقية، اذ سجلت ثروات بعض الرؤساء أرقاما قياسية في ذلك الوقت حيث ان (ساني اباتشا) في نيجيريا كان يمتلك ٢٠ مليار دولار أما (بواينى) رئيس ساحل العاج فيمتلك ٦ مليارات دولار، اما رئيس زائير (موبوتو) فامتلك ٤ مليارات دولار في حين امتلك (موزا تراوري) رئيس مالي ٢ مليار دولار وتم وضع هذه الأموال في حسابات مصرفية اجنبية على حساب استخدامها في التنمية الاقتصادية لتلك الدول [١٧].

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور النظام الدولي الجديد القائم على هيمنة الولايات المتحدة الامريكية وفرض الديمقراطية من قبلها والدول الغربية على دول عالم الجنوب للانتقال الى الديمقراطية ، فبدأت الدول الافريقية بالتحول نحو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٠ حيث بدأت الأنظمة الاستبدادية في افريقيا بالموافقة

[15]) Robert M. Kelly , Corruption in Africa : Cultural , Economic and Political Factors which Impact Corruption and Potential Solution , thesis submitted to the Graduate School-Camden Rutgers , The State University of New Jersey , USA , 2014 , P.12 .

[16]) Malang B.S. Bojang , Critical Issues Affecting Africa's Development , International Journal of Youth Economy , Vol.1 , Issue.1 , New York , 2017 , P. 47 .

[17]) Segun Oshewolo and Babatunde Durowaiye , Deciphering the Phenomenon of Elite Corruption in Africa , International Journal of Politics and Good Governance , Vol.4 , No.4 , International Society of Universal Research in Sciences , Pakistan , 2013 , P.6 .

على تشكيل أحزاب معارضة واطلاق حرية الصحافة واجراء انتخابات متعددة الأحزاب وبنهاية عام ١٩٩٤ كان هنالك ٢٩ بلد افريقي جرت فيها انتخابات ، واستمرت دورة الانتخابات في القارة حتى عام ١٩٩٨ لم يبق سوى أربعة بلدان في افريقيا جنوب الصحراء لم تنظم أي انتخابات تنافسية [١٨].

وعلى الرغم من ان اغلب الدراسات تذهب الى ان وجود مستويات اعلى من الديمقراطية تؤدي الى مستويات اقل من الفساد*، حيث يكون الفساد اكثر انتشارا في الأنظمة الاستبدادية حيث يحكم شخص واحد بسلطة غير محدودة او اقلية اوليغارشية من مجموعة صغيرة من النخب، وهذا لا يعني ان الديمقراطيات لا تشهد أي نوع من الفساد الا ان الفساد فيها يختلف عن عمليات النهب الجماعي التي يمارسها المستبدون في الدكتاتوريات [١٩]. الا ان دراسة (مانويلا وجاكمان) عام ٢٠٠٢ عن مصادر الفساد كشفت ان الفساد اقل في الدكتاتوريات منه في البلدان المتحولة جزئيا الى الديمقراطية [٢٠].

وبما ان الدول الافريقية لم تحقق التحول الكامل الى الديمقراطية ولا زال تحولها الى الديمقراطية جزئيا فأنها ما زالت تعاني من مستويات عالية من الفساد فعلى الرغم من التقدم الذي شهدته بعض الدول في مكافحة الفساد مثل غامبيا ، الا ان

---

[18]) Clark C. Gibson , Dictators with Empty Pockets: A Political Concessions Model of Africa's Democratization , Paper presented to the 2002 Annual Meetings of the American Political Science Association , Boston , 2002 , P.2 .

[19]) Governance, Corruption, and Conflict , United States Institute of Peace , Washington DC . , 2010 , P.9 .

* للمزيد عن اثر الديمقراطية على الفساد ينظر :

Michael T. Rock , Corruption and Democracy , DESA Working Paper No. 55 , Department of Economic and Social Affairs Publications , United Nations , August/2007 .

[20]) Nurudeen Abu , et. al. , Corruption, Political Instability and Economic Development in the Economic Community of West African States (ECOWAS): Is There a Causal Relationship? , Contemporary Economics , Vol.9 , No.1 , EconBiz , Hamburg , 2014 , P.47 .

دول افريقية أخرى لم ترتبط فترة التحول الديمقراطي بانخفاض كبير لنسب الفساد مثل الكونغو الديمقراطية [٢١].

وبعد فترة طويلة من البقاء في فترة التحول الديمقراطي في افريقيا لم تستطع الدول الافريقية بشكل عام ان تقضي على الفساد السياسي، ويرجع ذلك لعدم وجود أحزاب سياسية معارضة فاعلة وضعف المجتمع المدني، فضلا عن الضعف الاقتصادي وندرة الموارد يجعل من السهولة بمكان اجبار الناخبين على التخلي عن الديمقراطية وبيع أصواتهم في الانتخابات، وفي كثير من الحالات يعمل الحزب الحاكم على التلاعب بالعملية السياسية عن طريق تعديل الدستور للاحتفاظ بالسلطة واستخدام قوات الامن لإكراه المواطنين والجماعات المعارضة[٢٢].

ولذا نجد ان مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٨ ذهب الى ان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء سجلت أدنى الدرجات مقارنة ببقية المناطق المشمولة بمؤشر مدركات الفساد ، وقد فشلت هذه المنطقة في ترجمة الالتزامات بمكافحة الفساد إلى أي تقدم حقيقي وملموس . وفي منطقة تتسم بتناقضات صارخة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لا تزال عدة دول فيها تعاني من عدم فعالية المؤسسات وضعف القيم ُ هدد جهود مكافحة الفساد [٢٣] .وعليه فان مخلفات الاستعمار الذي عاشته افريقيا وما عانته من ضعف الاقدار المؤسساتي السياسي والاقتصادي والديمقراطي انما هي تفسر ظاهر شيوع الفساد السياسي في افريقيا.

---

[21]) Markus Brueckner , Democracy and Corruption , Journal of Risk Financial Manag , Vol.14 , Issue.10 , Switzerland , 2021 , P. 1 .

[22]) Usman A. Tar , The challenges of democracy and democratization in Africa and Middle East , Society and Justice , Vol.3 , No.2 , Department of Applied Social Sciences, London Metropolitan University , United Kingdom , Jkly/2010 , P.86 .

[٢٣]) منظمة الشفافية الدولية ، مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٨ ، برلين ، ٢٠١٩ ، ص١١ .

المطلب الثالث: الفساد السياسي في فترة التحول الديمقراطي في افريقيا جنوب الصحراء

ارتبط الفساد السياسي في افريقيا في فترة التحول الديمقراطي بالانتخابات، حيث ان هنالك علاقة تبادلية بين الفساد السياسي والانتخابات في دول افريقيا جنوب الصحراء فالفساد يؤثر بشكل مباشر على الانتخابات وبالمقابل فان الانتخابات تكون مدعاة وسببا للفساد، اذ ان تحول الدول الافريقية الى الديمقراطية لم ينقذها من الفساد السياسي الذي كان منتشرا في فترات دكتاتورية الحزب الواحد والأنظمة العسكرية الا ان مظهر الفساد السياسي تغير ، وكان من ابرز مظاهر الفساد السياسي هو الفساد الانتخابي، وهذا الأخير ارتبط ارتباطا مباشرا باستخدام المال السياسي . وكان هنالك تباينا واضحا في موارد الحزب الحاكم والمعارضة وكان هنالك غياب او فشل للقوانين واللوائح التي تنظم تمويل الأحزاب السياسية والانفاق على الحملات الانتخابية، وكانت معظم الأحزاب السياسية في الدول الافريقية ليس لديها الرغبة في الامتثال الى تلك القوانين واللوائح وفي الوقت نفسه غابت الوكالات التي لديها القدرة على تطبيق هذه القوانين واللوائح [٢٤].

ان الفساد الانتخابي يبدأ قبل الانتخابات ، بسبب الفقر وعدم القدرة اغلب الافارقة على الترشيح للانتخابات، مما يعني حرمان الناس من المساواة في الوصول إليها المشاركة (كمرشحين وليس كناخبين) في الانتخابات، وهذا بسبب متطلبات إيداع الانتخابات كمؤهل للمرشحين الراغبين في المشاركة في الانتخابات، حيث تعكس المعاملة غير المتكافئة للأغنياء والفقراء وعدم المساواة

[24]) Shari Bryan and Denise Baer , Mony in Politics : A Study of Party Financing Practices in 22 Countries , National Democratic Institute for International Affairs (NDI) , Washington , 2005 , p.7 .

في الوصول إلى المشاركة في الانتخابات وهذا ما شخصه (مايكو زولو)، مرشح مستقل عن دائرة كابواتا فيلوساكا، زامبيا، عندما أعرب عن قلقه بشأن رسوم الإيداع الخاصة بالانتخابات وقال إن العملية الانتخابية تبدو وكأنها حكر على الأثرياء، وبالتالي تسويق المشاركة في القيادة، وينتج عن المنافسة الانتخابية الأحزاب السياسية إنفاق أموال طائلة على الانتخابات، وقد يؤدي التمويل غير المتكافئ للأحزاب السياسية من قبل ممولين من القطاع الخاص إلى وضع أحزاب مختلفة في وضع غير متكافئ فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات. فأحزاب السلطة تتلقى المزيد من التمويل، وهكذا أصبح المال أداة أساسية في التأثير على نجاح الحملة الانتخابية[٢٥]. إذ ان الأحزاب الحاكمة تمتلك أموالا قادرة على التأثير على نتائج الانتخابات لصالحها، ففي اوغندا كانت المشكلة الأساسية التي تواجه أحزاب المعارضة في انتخابات عام ٢٠١١ هي عدم القدرة على الحصول على التمويل الكافي لإدارة الحملة الانتخابية بفاعلية على العكس من الحركة القومية الثورية الحاكمة التي تمتلك تمويلا اكبر بكثير حيث تحظى بدعم من رجال الاعمال وكذلك سيطرتها على موارد الدولة[٢٦].

ومن المثير للاهتمام أن ستيفين بلوك (البروفيسور في الاقتصاد الدولي) وجد عام ٢٠٠٢ دليلاً على توسعات السياسة المالية والنقدية أثناء الانتخابات عبر ٤٤ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء ، وأن هذه التوسعات تظهر بشكل واضح في

[25]) Mbuzeni Johnson Mathenjwa , Election Deposit and Democracy in Developing Countries : A Comparative Overview in Selected Southern African Development Community Countries , Journal of African Elections , Vol.16 , No. 1 , Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa , South Africa , 2006 , Pp. 192-193 .

[26]) Svein-Erik Helle and Lise Rakner , Grabbing an election: abuse of state resources in the 2011 elections in Uganda , in , Corruption, Grabbing and Development : Real World Challenges , Tina Søreide and Aled Williams (eds.) , Edward Elgar Publisher , United States , 2014 , P. 162 .

البلدان ذات انتخابات تنافسية، وفي دراسة لاحقة، أظهر بلوك وزملاؤه أن حجمًا الميزانية هي الأعلى خلال التأسيس للانتخابات في مراحل التحول الديمقراطي، وخلصوا إلى ذلك لدى القادة السياسيين في الديمقراطيات الجديدة حافز لاستباق المنافسين المحتملين من أجل التقليل المنافسة المستقبلية [٢٧].

رأي السيد سيسوغ أكومي (أمين الدعاية لحزب تجديد نيجيريا الوافر) (ANRP) كما ورد في مقال نشرته بريميوم " إن الانتخابات عرضة للبيع حيث ينجح أعلى مزايد اليوم، وهذا بمثابة ناقوس الموت على ديمقراطيتنا، ففي الوقت الحاضر تُباع الديمقراطية– ديمقراطية تديم الجهل والفقر والعنف والتخلف، هذا الاتجاه القبيح يرسخ ممارسة إفساد النظام لكسب أموال غير مشروعة من أجل شراء الأصوات من الفقراء والمتضررين نفسيا ، يؤدي هذا إلى قيام السياسيين بعرض حكم سيئ، وكسب أموال غير مشروعة لتكرار الدورة " [٢٨].

في كينيا ارتبطت فضائح الفساد السياسي بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية فعائدات فضيحة (غولدنبيرغ) Goldenberg* (حيث ضاعت مليارات) تورط فيها مسؤولين كبار في حكومة موي مولت الاتحاد الوطني الافريقي الكيني

---

27) Eric Chang , Political Transition, Corruption, and Income Inequality in Third-Wave Democracies , Afrobarometer Working Paper No. 79 , Afrobarometer , South Africa , November/2007 , P.7 .

28) Cletus Famous Nwankwo , Vote Buying in the 2018 Governorship Election in Ekiti State - Nigeria , Open Political Science Journal , Vol.1, No. 1, De Gruyter , Berlin , October/2018 , P.٩٤.

* فضيحة غولدنيرغ : وهي واحدة من اكبر فضائح الفساد في كينيا شارك فيها العديد من قادة البلد حيث تم تهريب كميات كبيرة من الذهب الى جمهورية الكونغو الديمقراطية ، وتشير التقديرات الى ان هذه الفضيحة كلفت البلاد حوالي ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي لعام واحد .

** فضيحة انكولا – ليسنغ : بدأت هذه الفضيحة عندما ارادت الحكومة الكينية استبدال نظام ومعدات طباعة جوازات السفر الخاص بها في عام ١٩٩٧ ، لكن ظهر بعد الكشف من قبل مسؤول حكومي عام ٢٠٠٢ انه كان يمكن الحصول على نظام طباعة الجوازات متطور من شركة فرنسية بقيمة ٦ ملايين يورو ، ولكن تم شراء= =هذه المعدات بقيمة ٣٠ مليون يورو من شركة انكولا ليسنغ فينانس (Angola Leasing Finance) البريطانية وهذه الشركة تعاقدت مع نفس الشركة الفرنسية لتوفير هذا النظام .

(KANU) في الانتخابات، كذلك فضيحة انكولا- ليسنغ**(Angola – Leasing) ساعدت في تمويل تحالف قوس قزح الوطني خلال انتخابات عام ٢٠٠٧ . وجانب آخر مرتبط بالفساد السياسي هو استخدام موارد الدولة أثناءه الحملات السياسية، والتي غالبًا ما تطمس التمييز بين الحاكم موارد الحزب والدولة. على الرغم من وجود تمييز في القانون بين الحزب الحاكم والدولة، ففي الانتخابات العامة الكينية عام ٢٠٠٧ ، تم استخدام ما يقارب ٥٠٠ مليون شلن من موارد الدولة لتمويل حملة إعادة انتخاب الرئيس كيباكي [٢٩].

وغالبا ما تمثل التبرعات الكبيرة (من الأفراد والشركات الأثرياء وأنواع معينة من المنظمات) مشكلة ، نظراً لوجود خطر يتمثل في أن يصبح المتلقي مديناً للمانح، مما قد يعرض الديمقراطية للخطر[٣٠].

تحاول بعض البلدان تثبيط التبرعات الكبيرة عن طريق الحد من مقدار المساهمات، لا سيما أن هذه ممارسة غير شائعة في أفريقيا، وقد يكون الدافع وراء تبرعات الشركات هو الشعور بالواجب العام على جزء من قيادة الشركة ، ولكنها قد تنطوي أيضًا على توقعات المساعدة في المستقبل، في مثل هذه الحالات، من غير المرجح أن تدعم الشركات الأحزاب السياسية التي يرون أنها تملك فرصة ضئيلة للفوز بالانتخابات. عادة ما يستفيد الحزب الحاكم ، يحدد القانون الانتخابي في نيجيريا حدًا قدره مليون نيرة (عملة نيجيريا) أي ما يعادل (١٤٠٠٠ دولار) على التبرعات الفردية لمرشح . في حملة لجمع التبرعات عام ٢٠١٠ ، قام الحاج عبد الصمد ربيو بتسليم ٢٥٠ مليون NGN (٣.٥ مليون

[29]) Wilson Muna and Michael Otieno , Voting with the Shilling The 'Money Talks Factor' in Kenya's Public Policy and Electoral Democracy , Journal of African Elections , Vol. 19 , No.1 , Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa , Johannesburg , 2020 , P.105 .

[30]) Magnus Ohman , Africa , in , Funding of Political Parties and Election Campaigns A Handbook on Political Finance , Elin Falguera et. al. (eds.) , International Institute for Democracy and Electoral Assistance , Sweden , 2014 , P.45 .

دولار أمريكي) إلى الرئيس (غودلاك جوناثان) ، بحجة أن هذا كان قانونيًا منذ أن جمع مليون NGN (١٤٠٠٠ دولار أمريكي) من كل فرد من أفراد عائلته البالغ عددهم ٢٥٠ فردًا[٣١].

ومن اشكال الفساد السياسي في الانتخابات هو التزوير ومحاولة السيطرة على المؤسسات التي من المفترض ان تكون مستقلة كلجان الانتخابات والقضاء ، اذ يعد تزوير الانتخابات سمة بارزة في الانتخابات في افريقيا ، في كثير من الأحيان يتم التلاعب بالانتخابات لكي يحافظ شاغلي السلطة بمناصبهم ويستخدمون لأجل ذلك سيطرتهم على مؤسسات الدولة لتحديد نتائج الانتخابات ، حيث يتم تصميم المؤسسات الانتخابية بطريقة تمكنها من التزوير ، وان تزوير الانتخابات أصبحت الوسيلة المفضلة لشاغلي المناصب للاحتفاظ بالسلطة بدلا من الوسائل القسرية التي كانت تستخدم سابقا فالانتخابات أصبحت وسيلة للتحايل يستعملها السياسيون الذين يسعون الى إضفاء الشرعية على الممارسة غير المشروعة لإجبار المواطنين على التصويت لصالحهم على خلفية التزوير الانتخابي المتفشي، حيث ان شاغلي المناصب يجرون الانتخابات ببساطة لإرضاء الجماهير المحلية والدولية وجني الفوائد الدولية كالمساعدات والاستثمارات[٣٢].

ففي الانتخابات الزامبية ٢٠٠٩ والاوغندية ٢٠١١ زعمت الأحزاب المعارضة ان تعيين مفوضي الانتخابات من قبل السلطة التنفيذية هو امتداد للحكومة

[31]) Segun Oshewolo , OP. CIT. P.11 .
[32]) Alexander Makulilo , The future of elections in Africa: Critical Issues and Perspectives , Tanzania Journal of Sociology , Vol. 2 &3 , United Republic of Tanzania , 2013 , P.106 .

الحاكمة ، بالرغم من ان هنالك العديد من قرارات لجنة إدارة الانتخابات كانت لصالح المعارضة وليس الحزب الحاكم(٣٣).

كذلك الحال بالنسبة لكينيا وزيمبابوي اذ على الرغم من ان دساتير هاتين الدولتين ركزت بشكل كبير على استقلال لجان الانتخابات، الا ان هذه الأخيرة كانت ضعيفة بسبب تعيين أعضاؤها من قبل رؤساء تلك الدول، لا بل ان نائب رئيس اللجنة الانتخابية الكينية في انتخابات عام ٢٠٠٧ (كيهارا موتو) كان يعمل سابقا كمستشار للرئيس كيباكي ، وهذا أدى الى عدم قدرتها على ضمان انتخابات حرة ونزيهة(٣٤).

أما بالنسبة للسلطة القضائية فإن اغلب دول افريقيا جنوب الصحراء يتم فيها تعيين اغلب المسؤولين القضائيين وفقا لقربهم من السلطة، فيكون الغرض من القضاء هو حماية السلطة، ويصبح أداة لحماية النخبة في السلطة، فيعرقل القضاء جهود مكافحة الفساد من خلال حماية السياسيين، فعلى سبيل المثال فان المجلس الدستوري نقض الغاء نتائج الانتخابات فيتسع من الولايات الشمالية حصل فيها غباغيو على نسبة (٥١%) من الأصوات، كذلك الحال في لجنة رينغيرا في كينيا التي اشارت الى ان "الفساد كان منتشرا في القضاء الكيني"(٣٥).

وحتى عندما يكون هنالك قضاء مستقل يسعى الى محاكمة الفاسدين فان هنالك اليه أخرى لتحرير الفاسدين الا وهي العفو الرئاسي، فعلى سبيل المثال في

---

33) Staffan Darnolf and Almami Cyllah , EMBs and Electoral Violence , in , Elections Worth Dying For? A Selection of Case Studies from Africa , Almami Cyllah (ed.) , International Foundation for Electoral Systems , Washington D.C , 2014 , P.21 .

34) Edwin Odhiambo Abuya , Can African States Conduct Free and Fair Presidential Elections? , Northwestern Journal of International Human Rights , Vol.8 , Issue.2 , Northwestern University School of Law , United States , Spring/2010 , P.127 .

35) Oita Etyang , Political Corruption and Justice in Africa , in , Corruption in Africa A Threat to Justice and Sustainable Peace , Elizabeth Nduku and John Tenamwenye (eds.) , Globethics , Geneva , 2014 , P. ٧٧ .

فضيحة كبرى حدثت في عقود شراء وإعادة بيع السيارات في زيمبابوي تورط فيها العديد من الوزراء والنواب، اصدر الرئيس عفوا عن أول وزير حكومي ادين في هذه القضية، مما دفع المدعي العام الى اسقاط التهم الموجهة الى الوزراء وأعضاء البرلمان الاخرين على أساس ان الرئيس سيعفو عنهم ببساطة في حالة ادانتهم[٣٦].

وفقا لذلك فان الفساد الانتخابي الناشئ عن ضعف الرقابة الانتخابية المستقلة المانعة من استغلال النفوذ ، والمال السياسي غير المحدود بصرف النظر عن مصادر تمويله احد اسباب بروز الفساد السياسي الذي جعل التحول الديمقراطي تحول شكلي ومما زاد من ذلك اتساع قاعدة الفقر والشروط غير المتكافئة بين المرشحين المتقدمين للمنافسة الانتخابية .

المبحث الثاني: اسباب التقبل الاجتماعي للفساد السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء

لا يمكن لأي سلطة ان تستمر مهما طال امدها ما لم يكن لها قاعدة اجتماعية داعمة لها، والتي تعاني من ضعف ثقافتها ، فتكون مستعدة بالتضحية بحقوقها الاساسية من اجل علاقاتها الاجتماعية ولو على حساب القانون وحينما تسود آليات البيروقراطية المعقدة المقترنة بعدم العدالة سيتقبل الكثير من الافراد الفساد بغية التخلص منها من اجل الوفاء بمصالحهم الشخصية، وكذلك حينما تسود الهويات العرقية التي لا يثق افرادها بالسياسات الوطنية ستطغو ايضاً المصالح الخاصة في العمل، وهو ما كان سائداً في افريقيا جنوب الصحراء الى حد كبير. وفيما يأتي سندرس التقبل الاجتماعي ومأسسة الفساد كمطلب اول، والعرقية ودورها في التقبل الاجتماعي للفساد السياسي كمطلب ثاني، بينما

[36]) Kempe Ronald Hope , Corruption in Africa A Crisis in Ethical Leadership , Public Integrity , Vol. 1 , No.3 , Taylor & Francis , July/1999 , P. 294 .

سنبحث الفقر وعلاقات الزبائنية ودورهما في التقبل الاجتماعي للفساد كمطلب ثالث.

المطلب الأول: التقبل الاجتماعي ومأسسة الفساد

تكون الأفعال الفاسدة في بعض الاحيان لا تستحق العقاب في نظر المجتمع وتسمى الفساد الأبيض، بينما يطلق اسم الفساد الرمادي على الأفعال التي يختلف المجتمع في تقويمها (هل تستحق العقاب ام لا؟) واسم الفساد الأسود على الأفعال التي يتفق افراد المجتمع بالأجماع على انها تستحق العقاب، وهذا التصنيف للفساد يستند الى نظرة المجتمع الى الظاهرة وقدمه الباحث هايدنهايمر الذي يرى بأن تقويم المجتمع للفساد يختلف من فترة زمنية الى أخرى، اذ يمكن ان يصبح ما كان فسادا ابيض فسادا رماديا او اسود او العكس[٣٧].

فكيف يمكن ان يصبح الفساد السياسي الذي يحدث في الانتخابات مقبولا من قبل المجتمع؟ يمكن القول إن هنالك علاقة تبادلية بين الفساد السياسي والفساد الاجتماعي، فالفساد السياسي يؤدي الى انتقال الفساد الى المنظومة الاجتماعية فعندما يتصرف كبار المسؤولين بشكل لا أخلاقي فمن المرجح ان يتصرف مرؤوسيهم بشكل لا أخلاقي فاذا كان الفساد مستشريا في القيادة فان البيروقراطية الموجودة في المجتمع ستشعر بالإحباط والبحث عن المصالح الشخصية[٣٨].

وهذا ما وضحه مادوابوشي دكور (استاذ الفلسفة الافريقية في جامعة لاغوس – نيجيريا) عندما وصف قضية الفساد في إفريقيا بأن "للفساد ميول مستوطنة وسرطانية، إنه متوطن لأنه عادة ما يلتصق بـــالناس أو المجتمع. إنه سرطاني

[٣٧] مصطفى خواص ، الفساد السياسي في بلدان افريقيا جنوب الصحراء : انعكاساته وآليات مكافحته ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، ٢٠١٩ ، ص٣٢ .

[38] Kempe Ronald Hope , OP. CIT. , Pp. 290-291 .

لأنه ينتشر من شخص لآخر حتى يبتلع المجتمع بأسره، إنه ذو طبيعة (وردية) لأنه بمجرد انتشاره في نظام ما ، يميل الناس إلى الاعتقاد به تمامًا ، ففي مجتمع فاسد يميل الناس إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن لأحد أن ينجح بدونه كونها فاسدة. ، ويكون الفساد منهجيًا وبنيوياً في معظم الأحيان. يجب أن يكون لها علاقة بـــوعي وإيمان ومؤسسات وحكومات الشعب.... بطبيعة الحال ، فإن مهاجمة الفساد يعني تهاجم هذه العوامل بشكل جماعي وفردي [٣٩] . حيث يتدفق تأثير الفساد من القادة إلى المواطنين. منذ أن فقدت الدولة دورها كحامي أو مزود بنيات اجتماعية – إيكولوجية – سياسية قابلة للحياة لتحقيق أهداف وتوقعات المواطنين ، أخذ الناس إلى البقاء الشخصي من خلال فلسفة الغاية تبرر الوسيلة [٤٠] . اذ ان الفساد الكبير (الفساد السياسي) يؤدي الى الفساد الصغير ، لان صغار الموظفين يطلبون الرشاوى في أكثر الأحيان لدعم اجورهم المتدنية ، اذ ان الأموال التي تذهب الى جيوب النخب الفاسدة في الدول التي يستشري فيها الفساد تعد بدرجة معينة سببا في تدني أجور القطاع العام ، ويمكن ان تحسن الخدمة المدنية لو لم يتم اختلاسها [٤١].

ولم يكن انتقال الفساد من القمة الى القاعدة (من السلطة الى المجتمع) هو السبب الوحيد للتقبل الاجتماعي للفساد السياسي، بل نجد ان المجتمعات الافريقية لديها نوع من الثقافة المشاعية التي تتلخص في فلسفة (أوبونتو) التي تعني " أنا من أنا بسبب من نحن كلنا " التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالفساد السياسي في إفريقيا،

---

[39]) Godwyns Ade' Agbude and Paebi Ibenadou Etete , Ethical Leadership, Corruption and Irresponsible Governance: Rethinking the African Dilemma , Mediterranean Journal of Social Sciences , Vol.4 , No.6 , Mediterranean Center of Social and Educational Research , Rome , July/2013 , P.484 .

[40]) abid , P.484 .

[٤١]) مكافحة الفساد :أطر دستورية لمنطقة الشرق الاوسط وشامل أفريقيا ، تقرير صادر عن مركز العمليات الانتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤، ص٢٣ .

وهذه الثقافة الممتدة تقوم على اساس المساعدة الأسرية وروح المجتمع عالية المستوى التي تشجع الذين يتمكنون اقتصاديًا ليكونوا (حارس أخيهم) من خلال الدعم المالي وغيره للأقارب وأفراد المجتمع، ويمكن القول أنها تساهم في الفساد السياسي. هذا النوع من المجتمع تمارس الترتيبات ضغطًا على الأفراد مما يجبرهم على الانخراط في أعمال الفساد بهدف تلبية جانب الطلب من اعضاء المجتمع [٤٢].

ان المجتمعات الافريقية شهدت ما يسمى بنظام (الأسرة الممتدة) والتي تعني ان اي شخص يتولى منصب سياسي او اداري ستكون لديه ولاءات والتزامات عائلية وقبلية ، حيث ان عليه ان يقدم خدمات لهم ، وان يتوقع معاملة بالمثل منهم ، حيث ان علاقات القرابة ستكون اقوى من علاقة الشخص مع الدولة ، وبالتالي فان رابطة افراد الاسرة الممتدة تلغي التزام هؤلاء الافراد تجاه دولهم وهذا يؤدي الى المحسوبية [٤٣].

وبالرغم من ان المجتمعات الافريقية شهدت مع العولمة والتحديث انحسارا لمفهوم (الأسرة الممتدة)، الا ان الولاء للأسرة المباشرة ما زال قائما واستمر الفساد في الارتفاع في الدول الأفريقية، لأن اصحاب المناصب السياسية والادارية سعوا الى الحصول على دخل خارج نطاق القانون ليس للوفاء بالتزاماتهم تجاه (الأسرة الممتدة) ولكن للوفاء بالتزاماتهم تجاه اسرهم المباشرة[٤٤].

---

[42]) Oita Etyang , OP. CIT. , P. 80 .

[43]) Wisdom Okwuoma Otaluka , The Cultural Roots Of Corruption : An Ethical Investigation with Particular Reference to Nepotism , Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy , School of Religion , Philosophy and Classics , University of Kwazulu-Natal , Durban , 2017 , Pp. 97-98 .

[44]) John Mukum Mbaku , Corruption Cleanups in Africa : Lessons from Public Choice Theory , Journal of Asian and African Studies , Vol.34 , No.4 , SAGE Publication , USA , August/2008 , P.433 .

وعليه على الرغم من تراجع مفهوم الاسرة الممتدة الا ان ذلك لا يعني انخفاض نسبة الفساد بل يعني انخفاض عدد المنتفعين من الفساد حيث اصبح الفساد بيد نخبة صغيرة من السياسيين واسرهم ، حيث اظهرت الدراسات ان دولا مثل ساحل العاج والكاميرون تهيمن عليها نخبة مكونة من ٥٠ اسرة او ما يقارب ١٠٠٠ شخص يتحكمون بالجمهور وكذلك القطاع الخاص [٤٥].

ويمكن القول بأنه على الرغم من تراجع مفهوم الاسرة الممتدة وتقدم مفهوم الاسرة المباشرة الا ان ذلك لا يعني انتهاء العلاقة بين السياسي الفاسد والاسرة الممتدة لا سيما في اوقات الانتخابات ، حيث ان السياسي الفاسد سيستخدم جزء من الاموال التي تحصل عليها من الفساد لرشوة الناخبين لا سيما من ابناء عائلته الممتدة .وفي بعض الاحيان يستخدم السياسيون مفاهيم عامة مقبولة اجتماعيا لتبرير الفساد السياسي ، كما هو الحال مع (اوليسنغ اوباسانجو) الرئيس الأسبق لنيجيريا الذ صرح ذات مرة " انه في المفهوم الأفريقي الهدايا تعد شيئا يؤخذ لا يطلب، إن قيمة الهدية في الروح وليس في القيمة المادية ، وتكون علنية وليست سرية، ولذا على الناس ان يميزوا ما بين الهدية والرشوة"[٤٦].

وفي أحيان أخرى يكون الفساد مشرعا قانونا كما هو الحال مع تنزانيا عندما تم تمرير قانون الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٠ او ما يسمى بـــ (قانون التكريم) والذي كان بابا للرشوة والممارسات الفاسدة وتم توزيع الأموال من قبل الأحزاب في هذه الانتخابات باعتبارها نوعا من الضيافة المقبولة وفقا لقانون التكريم ، وبالرغم من ان ٤٦% من التنزانيين اجابوا في استطلاع خاص للفساد من قبل

[45]) Inge Amundsen , OP. CIT. , P.9 .
[46]) Kiky Srirejeki , Corruption and Culture : Revesting the Claim of its Relationship , Web of Conferences , Vol.86 , Published online 20 /November / 2020 on : file:///C:/Users/TS/Downloads/SSRN-id3992151.pdf.

(افروبارومتر) بأن القادة المنتخبون فاسدون ، وبالرغم من ذلك بلغت نسبة التصويت ٧٢.٨% في انتخابات عام ٢٠٠٠ [٤٧]. وهذا يعني انه على الرغم من ادراك المجتمع بأن القادة المرشحون للانتخابات هم فاسدون الا ان ذلك لم يؤدي الى العزوف عن التصويت من قبل الناخبين لهؤلاء المرشحين الفاسدين .

واستمر العمل بـــ(قانون التكريم) في تنزانيا لغاية اعتراض عدد من سياسيي الأحزاب المعارضة عليه، لان هذا القانون يؤدي الى عدم العدالة في المنافسة الانتخابية حيث ان الحزب الحاكم سيكون قادرا على شراء أصوات الناخبين، والغت المحكمة العليا في تنزانيا هذا القانون ٢٠٠٦ [٤٨].

كما ان الثقافة الافريقية القائمة على إعطاء هالة وتقديس لرئيس الدولة او الحكومة ، حيث تفشل بعض الثقافات الافريقية في الفصل بين منصب رئيس الدولة او الحكومة وبين الشخص الذي يتولى هذا المنصب حيث ان اتهام صاحب المنصب بالفساد يعد إهانة للمنصب نفسه، فعلى سبيل المثال فانه في سيراليون ومنذ الاستقلال يلقب رئيس الحكومة بـــ(أبو الأمة) مما يجعله محصنا ضد النقد او أي تلميح بالفساد او سلوك غير لائق [٤٩].

ان إعطاء رئيس الدولة او الحكومة هذا النوع من المكانة قد يعطيه مبررا للفساد بما انه يضمن استحالة مسائلته او معاقبته على افعاله ، لا بل في بعض الأحيان يؤدي ذلك الى سلوك تمييزي من قبل المجتمع وقوانينه ومؤسساته تعطي الأفضلية لصاحب المنصب في السباق الانتخابي . كما هو الحال في اوغندا

---

47) Vibeke Wang , The Accountability Function of Parliament in New Democracies : Tanzanian Perspectives , CMI Working Papers , No.2 , Chr. Michelson Institute , Norway , 2005 , P.7 .

48) Mi Yung Yoon , Voters' Perceptions of Gender Differences in Vote Buying: The Case of Tanzania , Africa Spectrum ,Vol.55 , No.2 , German Institute for Global and Area Studies , Berlin , 2002 , P. 127 .

49) Gary W. Potter and Bankole Thompson , Governmental Corruption in Africa: Sierra Leone as a Case Study , Crime, Law & Social Change , Vol.28 , Kluwer Academic Publishers , Netherlands , 1997 , P.142 .

عندما اقرت الفقرة أولا من المادة ٢٥ من قانون الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٥ انه على المرشحين عدم استخدام موارد الحكومة لغرض الدعاية الانتخابية لكن في الفقرة ثانيا حددت انه يمكن للوزراء واي صاحب منصب رسمي استخدام المرافق الرسمية لمكتبه لتسهيل تنفيذ مهام مكتبه . لا بل ان هذا القانون اعطى الرئيس حق استخدام هذه المرافق في الحملة الانتخابية عندما نص على " يجوز للمرشح الذي يشغل منصب الرئيس ان يستمر في استخدام المرافق الحكومية خلال حملته الانتخابية " [٥٠].

فضلا عن ذلك فان بعض الأحزاب السياسية عندما تختار اشخاص لشغل المناصب التنفيذية تتوقع منهم ان يؤدوا ما عليهم من استحقاقات تجاه الحزب فعلى سبيل المثال نجد في الكونغو الديمقراطية ان الأحزاب السياسية مثل (تحالف الكونغوليين الديمقراطي RCD) و(حركة تحرير الكونغو MLC) و(حزب الشعب من اجل إعادة البناء والديمقراطية PPRD) كانت تطلب مساهمات من الأشخاص الذين يعينوهم في المناصب التنفيذية تصل الى ٢٠% من رواتبهم وان احتفاظهم بمناصبهم تعتمد على مقدار المال الذي يساهمون فيه للحزب ، وعندما خفضت الحكومة رواتب المسؤولين التنفيذيين بدأ هؤلاء المسؤولين بمنح انفسهم علاوات كبيرة لتسديد الاستحقاقات الحزبية فعلى سبيل المثال فان الرئيس التنفيذي لكويدرو (Cohydro) شركة النفط الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية دفع لنفسه (٦٧٠٠٠ دولار امريكي) عام ٢٠٠٣ و ٧٠٠٠٠ دولار عام ٢٠٠٤ كمخصصات إجازة سنوية [٥١].

[50]) Svein-Erik Helle and Lise Rakner , OP. CIT. , P. 163 .
[51]) Muzong Kodi , Corruption and Governance in the DRC During the Transition Period (2003–2006) , Institute for Security Studies , South Africa , 2008 , P.34 .

تواجه الأحزاب السياسية في افريقيا العديد من الصعوبات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية المالية (ولا سيما نقص التمويل الحكومي) مما يؤدي بالنتيجة الى اعتماد هذه الأحزاب على مجموعة من المسؤولين التنفيذين الذين كان لهذه الأحزاب فضلا في وصولهم الى مناصبهم او على مجموعة صغيرة من الافراد ورجال الاعمال او المانحين الأجانب ، وهذا يكون له آثار بعيدة المدى على طبيعة العلاقة بين الأحزاب و دوائرها الانتخابية والتي سيتم تأطيرها على شكل علاقات شخصية و زبائنية ، حيث اصبح شائعا في قارة افريقيا ان السلطة قائمة على أساس عطاء و منح الامتيازات في سلسلة لا نهاية لها من التبادلات الثنائية، ولذا غالبا ما تدرك الأحزاب السياسية ان الاستيلاء على الدولة والسيطرة على مواردها وموظفيها هي مصدر لإثراء النخبة [٥٢].

وحتى في حالة دعم الحملات الانتخابية للأحزاب من قبل الدولة يظهر الفساد السياسي ، فعلى سبيل المثال فانه في الغابون تم عقد مؤتمر وطني في اذار / ١٩٩٠ للتحول الديمقراطي وتمت الدعوة لتشكيل الأحزاب السياسية ، وتم تشكيل اكثر من ٧٠ حزب سياسي وحصل كل حزب على ٢٠ مليون فرنك أي ما يعادل (٣٤٧٠٠ دولار امريكي) ومركبة رباعية الدفع للحملة الانتخابية ، الا ان معظم هذه الأحزاب اختفت بعد تلقي الأموال من الدولة ولم تعاود الظهور مجددا [٥٣].

[52]) Fernando Casal Bértoa and Edalina Sanches , Political Party Finance Regulation in 13 African Countries , Westminster Foundation for Democracy and the Research Centre for the Study of Parties and Democracy (REPRESENT) , Universities of Nottingham and Birmingham , UK , 2019 , P.7 .

[53]) Harald Mathisen and Lars Svåsand , Funding political parties in emerging African democracies : What role for Norway? , Report No. R 2002: 6 , Chr. Michelsen Institute , Norway , 2002 , P.7 .

ان الأحزاب السياسية في افريقيا لا يمكنها الاعتماد على قواعدها الشعبية والاعتماد على اشتراكات العضوية كمصدر للدخل يحقق الاستقلال لتلك الأحزاب بسبب حالة الفقر السائدة في المجتمعات الافريقية ، لا بل على العكس من ذلك نجد بأن الأحزاب السياسية في افريقيا ملزمة بدفع مكافئات مالية لأعضائها وللمواطنين خلال فترة الحملات الانتخابية ، حيث تحتاج الحملات الانتخابية الى موارد كبيرة مما يجعل الحملات الانتخابية سببا للفساد ، حيث ان قلة او انعدام موارد الأحزاب المالية للأحزاب السياسية الافريقية وعبء تكاليف الحملة الانتخابية للسياسيين يغري السياسيين باللجوء الى الفساد ، ولذا نجد بأن الفساد يكون اكثر انتشارا مع اقتراب الحملات الانتخابية [٥٤].

وبالمقابل فان التقبل الاجتماعي للفساد السياسي سيؤدي الى انتشاره حيث انه على الرغم من ادراك المجتمعات الافريقية لفساد القادة السياسيين نجد بأنهم يعيدون انتخابهم، حيث يبدأ السياسيين بتوزيع الأموال والمنافع على الناخبين (من الأموال التي حصلوا عليها بطرق غير مشروعة) فمن الخطأ افتراض ان الناخبين لن يصوتوا لسياسي فاسد او ان المرشح المتهم بالفساد سيخسر الانتخابات، فحتى الناخب المطلع والعقلاني قد يصوت استراتيجيا لسياسي فاسد[٥٥].

وبالرغم من انه في فترة التحول الديمقراطي تقدم الوعود من قبل المرشحين في الانتخابات بأنه سيتم محاربة الفساد الا انه لا يمكن توقع ان يوفي هؤلاء السياسيين بوعودهم الانتخابية في محاربة الفساد لانهم يصلون الى مناصبهم بوسائل فاسدة إذ ان (الفساد لا يمكن ان يولد عدم الفساد) .

---

[54]) Joanne Davies , The Challenge of Leadership and the Practice of Politics , Research Report , The Parliamentary Centre , Ottawa , 2009 , P.6 .

[55]) Elsa Nightingale , A Critical Analysis of the Relationship between Democracy and Corruption , on : https://www.e-ir.info/2015/12/20/a-critical-analysis-of-the-relationship-between-democracy-and-corruption/ .

فضلا عن ما تقدم فإن مؤسسات ولجان مكافحة الفساد التي يتم انشاؤها غالبا ما تتصرف وفقا لـــ (لغة جسد الرئيس) وهذا يعني ان معظم مؤسسات ولجان مكافحة الفساد في دول افريقيا جنوب الصحراء تلاحق أولئك الذين يعدهم الرئيس فاسدين فتكون وسيلة للتخلص من المنافسين السياسيين [٥٦]. وهذا لا يعني ان السياسيين الذين تلاحقهم هذه المؤسسات او اللجان هم غير فاسدين ، ولكن في الوقت نفسه لا يعني ان الرؤساء والوزراء ومن هم في السلطة اقل فسادا منهم .

وعليه لا يوجد مفهوم ناضج للمؤسساتية الناجعة بسبب اندماجها مع شخصية القادة والولاء المتبادل بين الناخبين ومن يمثلهم حيث الاحترام المطلق للنخب الحاكمة من جانب الشعب بفعل شيوع نظام الاسرة الممتدة ، وفي الوقت نفسه تقرب تلك النخب من ناخبيهم ولو على حساب المصلحة العامة ولو وصل الى حد اتباع وسائل غير مشروعة كالرشاوى وتقديم الخدمات من دون مراعاة المساواة العامة وذلك يظهر وقت الانتخابات حينما تقدم الأحزاب السياسية في افريقيا مكافئات مالية خلال فترة الدعاية ، وولاء اعضاء الحزب من النواب يكون لقيادات الحزب وليس للشعب . ولعل من اهم الأسباب التي تؤدي الى التقبل الاجتماعي للفساد السياسي هي العرقية و الفقر و علاقات الزبائنية .

المطلب الثاني: العرقية ودورها في التقبل الاجتماعي للفساد السياسي

ظهر واضحا ان الهوية العرقية مهمة جدا للدعم السياسي والوصول الى اعلى مستويات اجهزة الدولة، واصبحت هي المبدأ التنظيمي السائد في المجتمع والسياسة، حيث ان مشاعر الهوية العرقية تؤدي دورا بارزا وملموسا في تكوين

[56]) Zekeri Momoh , Corruption and Governance in Africa , International Multi-Disciplinary Academic Conference on African Transformation and Development organized by Cambridge Publications and Research International , University of Ilorin, Ilorin Kwara state , Nigeria , 2015 , P.6 .

الراي السياسي وتحفيز العمل السياسي في افريقيا ، وظهر ما يطلق عليه مصطلح (التصويت العرقي) ويقصد به تقارب التصويت من قبل مجموعة عرقية في الانتخابات لصالح حزب معين او مرشح معين ، اي انهم يميلون الى التصويت ككتلة مما يعكس التضامن بين المجموعات دون الوطنية لإيصال ممثلي عرقيتهم الى السلطة لا سيما اعلى منصب تنفيذي في الدولة ، وعندما تكون نسبة التصويت عالية واذا اختار معظم الناخبين احزابا مرتبطة بعرقيتهم ومجتمعهم المحلي فان هذه الانتخابات تشبه الى حد كبير (إحصاءا عرقيا) في الدولة [٥٧].

وفي دراسة لبركان ودينشام وروشتون في عام ٢٠٠٦ وجدوا بأن التصويت للفائز في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٧ كان (٦٥%) بالرغم من وجود ما يقارب (٤) مرشحين [٥٨].

أما من الناحية العملية فان تصويت الناخبين سيكون على أساس عرقي حيث يميل معظم الناخبين الى اختيار المرشحين الذين ينتمون الى عرقيتهم فعلى سبيل المثال خلال الانتخابات الرئاسية في الكاميرون للأعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٤ حصل (بول بيا) على حوالي (٩٧%) من الأصوات في المحافظات الجنوبية التي يرجع اصله اليها* ، مقابل ٤٠ % من الأصوات على المستوى الوطني ، في حين ان منافسه جون فروندي حصل على ٨٧% من الأصوات في الشمال الغربي التي ترجع اليها اصوله مقابل ٣٦% من الأصوات على

[57]) Michael Bratton , et.al. , Voting Intentions in Africa: Ethnic, Economic or Partisan? , Working Paper , No. 127 , Afrobarometer , Ghana , January / 2011 , Pp.1-2 .

[58]) David K. Leonard , Election and Conflict in Africa : An Introduction , Journal of African Elections , Vol. 8 , No.1 , Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa , Johannesburg , 2009 , P.2 .

* بالرغم من ان بول بيا يعد من اكثر الحكام دكتاتورية وفسادا في افريقيا الا ان المسيحيين في المحافظات الجنوبية ينتخبوه في الانتخابات الرئاسية في الكاميرون لضمان عدم وصول رئيس مسلم الى السلطة .

الصعيد الوطني . وكذلك الحال في السنغال نجد بأنه في انتخابات عام ١٩٩٨ صوت ٤٢% من الناخبين على أساس الانتماء الديني [٥٩].

ان التصويت العرقي لا يعني تصويت قبيلة او اثنية معينة لمرشح تلك القبيلة في الانتخابات فحسب بل التصويت العرقي يشمل كذلك تصويت قبيلة او اثنية معينة لحزب سياسي يمثل هذه القبيلة او الاثنية ، ففي موزمبيق مثلا سيطر حزب جبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO) على الحياة السياسية في تلك الدولة حيث نشأ عن تحالف اثنتين هما (تسونجا تشوبي –ياو ماكوندا) اما الحزب المعارض المقاومة الوطنية الموزمبيقية (RENAMO) فكانت مدعومة من قبل اثنية (شونا– نادو) [٦٠]. ينظر الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

نتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موزمبيق من ٢٠٠٤–٢٠١٩

سنة الانتخابات	الحزب	نسبة الأصوات الحاصل عليها في الانتخابات الرئاسية	نسبة الأصوات الحاصل عليها في الانتخابات البرلمانية
٢٠٠٤	حزب جبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO)	%٦٣.٧٤	%٦٢.٠٣
	المقاومة الوطنية الموزمبيقية (RENAMO)	%٣١.٧٤	%٢٩،٧٣
٢٠٠٩	حزب جبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO)	%٧٥.٠١	%٧٤.٦٦
	المقاومة الوطنية الموزمبيقية (RENAMO)	%١٦.٤١	%١٧.٦٩
2014	حزب جبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO)	%٥٧.٠٣	%٥٥.٦٨
	المقاومة الوطنية الموزمبيقية (RENAMO)	%٣٦.٦١	%٣٢.٩٥
٢٠١٩	حزب جبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO)	%٧٣.٤٦	%٧١.٢٨
	المقاومة الوطنية الموزمبيقية (RENAMO)	%٢١.٤٨	%٢٢.٢٨

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- Adriano Nuvunga , MOZAMBIQUE'S 2014 ELECTIONS: A Repeat of Misconduct , Political Tension and Frelimo Dominance , Journal of African Elections , Vol. 16 , No. 2 , Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa , South Africa , 2006 , P. 85 .
- https://africanelections.tripod.com/mz.html.
- https://ar.wikiinfo.wiki/wiki/Elecciones_generales_de_Mozambique_de_2014.

[59]) Elie Ngongang , Electoral Democracy and Poverty Reduction in Sub-Saharan Africa: A Theoretical and Empirical Study , The Council for the Development of Social Science Research in Africa , Senegal , 2008 , Pp. 14-15 .

[60]) Maria Stoelinga , Economic Inequality, Natural Resources and the Recurrence of Conflict : A Case Study of Mozambique , Universiteit Leiden , Netherlands , 2021 , P. 19 .

من الجدول أعلاه يتضح بأن حزب جبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO) الذي يمثل (تسونجا تشوبي – الشاونا – ياو ماكوندا) استمر في الفوز في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الموزمبيقية وحصل على نسب تصويت متقاربة تتناسب مع عدد ناخبي القبائل الثلاثة . بالرغم من الفساد السياسي الذي شهدته موزمبيق خلال فترة حكم حزب جبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO) ، حيث اندمجت مصالح النخبة السياسية بمصالح النخبة الاقتصادية في البلد ، ويسعى رجال الاعمال الى تعزيز ثرواتهم من خلال علاقتهم الوثيقة مع حزب جبهة تحرير موزمبيق (FRELIMO) ويسعون الى التأثير السياسي ، وبالمقابل فان القادة السياسيون لديهم فرصة كبيرة لأثراء انفسهم من خلال مناصبهم الرسمية بسبب محدودية الرقابة ومحدودية سيادة القانون والافلات من العقاب على السلوك الفاسد [٦١]. وتعد فضيحة (سندات التونة) احدث واكبر عملية فساد سياسي في موزمبيق ، حيث كشف عنها في كانون الثاني / ٢٠١٩ ، وتخص الفضيحة تورط مسؤولين موزمبيقيين، في جرائم احتيال وغسيل اموال وعمليات تهريب أسلحة إلى موزمبيق. تورط في القضية مسؤولين موزمبيقيين وانغوليين بالإضافة إلى تورط الرئيس الموزمبيقي الحالي (فيليبي نيوسي) الذي كان وزيراً للدفاع في ذلك الوقت[٦٢] .

ويميل الناخبين الى التصويت العرقي في افريقيا لسببين رئيسيين هما [٦٣]:

---

[61]) Corruption Assessment : Mozambique , Final Report , USAID , Washington DC. December/2005 , P.6 .

[٦٢]) للمزيد عن فضيحة سندات التونة واثارها على الاقتصاد الموزمبيقي ينظر :

Stephen Connelly , The Tuna Bond Scandal: The Continued Lack of Transparency in Bank-to-State Credit Facilities Agreements , Journal of International Economic Law , Vol.24 , Issue.3 , Oxford University Press, USA , 2021 , Pp. 666-669 .

كذلك ينظر : https://www.marefa.org/86%

[63]) Barak D. Hoffman and James D. Long , Parties, Ethnicity, and Voting in African Elections , Comparative Politics , , Vol. 45 , No.2 , Ph.D. Programs in Political Science, City University of New York , January / 2013 , P.129 .

١- احساسهم بقرب المرشحين الذين ينتمون الى عرقيتهم فيعطي التصويت شكل التضامن الاجتماعي النابع من تآلف المجموعة والذي يقوي هذه النظرة السلبية لأعضاء العرقيات الأخرى مما يؤدي الى خوف وقلق
عرقي ولهذا يلجؤون الى اختيار مرشحي عرقيتهم لتجنب النتائج السلبية لحكم عرقية أخرى .

٢- ان الناخبين يختارون ممثلي عرقيتهم للحصول على المنافع والرعاية الاقتصادية حيث ان المحسوبية شائعة في افريقيا ويستخدمها السياسيين من اجل توظيف الموارد لخدمة عرقياتهم وليس للخدمة العامة حيث يتم بناء مدارس وتعبيد الطرق في المناطق التي تسكنها اغلبيتهم العرقية ولهذا يذهب (باراك دي هوفمان) و(جيمس دي لونج) الى "ان الناخبين يتخذون قرارا استثماريا في الأحزاب التي تجعلهم بمرتبة اعلى". وعليه فان ما يقوي الإحساس بالانتماء العرقي هو ان تتلاقى الهوية العرقية مع المصالح الاقتصادية وللانتماء العرقي علاقة طردية مع انعدام المساواة بين المجموعات العرقية وعلاقة عكسية مع انعدام المساواة ضمن المجموعة العرقية الواحدة ، فكلما ازدادت عدم المساواة بين المجموعات العرقية وانخفض عدم المساواة ضمن المجموعة العرقية الواحدة ، سيؤدي ذلك الى ان يشترك أعضاء المجموعة العرقية بالوفرة او بالشكوى مما يؤدي الى الإحساس بالانتماء الى المجموعة نفسها [٦٤]. لذلك فان ما توفره السلطة من القدرة على إعادة توزيع الموارد بين المجموعات العرقية يجعل الناس يدعمون المرشحين من مجموعتهم العرقية حتى لو كانوا معروفين

[64]) Christian Houle , et. al. , The Structure of Ethnic Inequality and Ethnic Voting , The Journal of Politics , Vol.81 , No.1 , The University of Chicago Press , USA , P. 189 .

بالفساد [٦٥]. فعلى سبيل المثال نجد انه بينما يمقت النيجيريون الفساد رسميًا ، فإنهم يدركون أنه أمر حاسم بالنسبة لقبائلهم . يشعر معظم النيجيريين بالولاء لقبيلتهم أقوى بكثير من ولائهم للدولة . اذ من المتوقع أن يستخدم (القادة) سلطتهم لمساعدة أقاربهم [٦٦].وعليه فان التصويت وفقا للخطوط العرقية عززه اشتراك العرقيات بظروف اقتصادية متماثلة وهي غالبا تتمثل في سوء الأوضاع الاقتصادية لأبناء العرقيات ، حيث بدأ السياسيين في الدول الافريقية يعتمدون على عرقياتهم ومستغلين لسوء الحالة الاقتصادية لتقديم الخدمات لهم مما أدى الى خلق نوع من علاقات الزبائنية. فلا يهتم المواطن الافريقي فيما اذا كان هذا الشخص الذي انتخبه فاسدا ام لا مادام انه من نفس عرقيته، وبالتالي فانه عندما يصل الى السلطة فانه سيعمل على ضمان مصالح عرقيته .

المطلب الثالث: الفقر وعلاقات الزبائنية ودورهما في التقبل الاجتماعي للفساد السياسي

تعد افريقيا جنوب الصحراء من اكثر المناطق في العالم فقرا حيث ان فيها على نسبة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (أي يعيشون على اقل من ١.٩٠ دولار يوميا) حيث بلغت هذه النسبة في عام ١٩٩٠ (٥٥.٧%) من سكان افريقيا جنوب الصحراء، وبالرغم من انها انخفضت في عام ٢٠١٨ الى (٤٠.٢%) من السكان الا انها ما زالت نسبة مرتفعة مقارنة بمناطق العالم الأخرى [٦٧].

---

[65]) Ann-Sofie Isaksson , Corruption along ethnic lines: A study of individual corruption experiences in 17 African countries , Working Papers in Economic , No.571 , School of Business, Economics and Law , University of Gothenburg , Sweden , August/2013 , Pp.3-4 .

[66]) Olalekan Waheed , Corruption With Tribal Marks: Explaining The Ethnic Nature Of Political Corruption In Nigeria , on : file:///C:/Users/TS/Downloads/147826600.pdf.

[67]) Huma Haider , The bottom billion in Africa: poverty trends and forecasts , Helpdesk reports , United Kingdome , November / 2020 , P.7 .

ومن اهم أسباب ادامة الفقر في افريقيا هو الفساد يعيق النمو الاقتصادي حيث انه في الدول المنخفضة الدخل (ومنها دول افريقيا جنوب الصحراء) تكون زيادة وحدة واحدة في مؤشر الفساد ترتبط ب ٠.٥٩% نقصان نقطة في نمو معدل دخل الفرد [٦٨].

وتنتشر علاقات الزبائنية في الدول الافريقية حيث يستخدم السياسيون المال الذي حصلوا عليه من صفقات الفساد في الدعاية الانتخابية لهم ، فالمرشحين في افريقيا لديهم الرغبة والقدرة على شراء الأصوات على نطاق واسع من خلال تزويد الفئات الفقيرة بالمنافع ، وغالبا ما يكون الفقراء والاقل تعليما هم المستهدفون في عملية شراء الأصوات حيث ان الهدايا والمنح لها قوة أكبر بين الفقراء ولهذا سيعمد المرشحون الى شراء أصوات الفقراء قبل شراء أصوات الأغنياء، وقد يكون هذا سببا في صنع وادامة الفقر ، ويمكن اغراء الفقراء بشراء أصواتهم اكثر من الوعد من قبل المرشح بتوفير المنافع العامة حيث يجد الناخبون الفقراء فائدة اعلى في السلع الخاصة والفورية مقارنة بالمنافع العامة المتأخرة [٦٩].

وبالمقابل نجد ان هنالك تقبل اجتماعي لهذه العلاقة الزبائنية حيث انه في دولة بنين ينظر الى الزبائنية من قبل المواطنين على انها فرصة لاستعادة الأموال التي سرقها السياسيين ، اذ انها تمثل فرصة للمواطن العادي لتحويل العلاقات

[68]) Mehmet Ugur and Nandini Dasgupta , Evidence on the economic growth impacts of corruption in low-income countries and beyond , Report No.1914 , The Evidence for Policy and Practice Information and Co-ordinating Centre , Institute of Education, University of London , London , August/2011 , P.7 .

[69]) Frank Lord Baidoo , Culture of Vote Buying and Implications : Range of Incentives and Conditions Politicians Offer to Electorates , International Journal of Developing and Emerging Economies , Vol.6, No.2 , European Centre for Research Training and Development , United Kingdome , November/2018 , P. 9 .

غير المتساوية الى علاقات اكثر عدالة ومساواة ، حيث تعتبر ترتيب لا يسمح للناخب بالكسب المادي فحسب ، بل يحقق أيضا قدرا من الكرامة له [٧٠].

أما في نيجيريا فيلاحظ ان المال السياسي استخدم لرشوة الناخبين في جميع الانتخابات التي جرت في البلاد ، وكانت انتخابات عام ٢٠٠٧ هي الانتخابات الأكثر استخداما للمال في رشوة الناخبين حيث تم دفع أجور عالية للناخبين تقدر ب ٢٠٠٠ نيرة (عملة نيجيريا)، وارتفع هذا المبلغ في انتخابات عام ٢٠١٨ الى (١٠٠٠٠ نيرة) بزيادة مقدارها ٥٠٠%، واستخدمت جميع الأحزاب السياسية المشاركة بالانتخابات وسيلة إعطاء الأموال للناخبين مقابل تصويتهم لها ، حتى أصبحت الانتخابات كأنها مزادا حيث يعطي الناخب صوته للحزب الذي يدفع مبلغا اكبر، لا بل ان بعض الناخبين تذمروا من المبلغ الذي يدفعه حزب الشعب الديمقراطي (PDP) حيث كان وسطاء الحزب يوزعون مبلغ ٣٠٠٠ نيرة بدلا من ٥٠٠٠ نيرة[٧١]، كما ان تقبل الناخبين لأخذ الأموال والمنافع من الأحزاب السياسية والمرشحين في الانتخابات بهدف التصويت لصالحهم يشير الى وجود تقبل اجتماعي لهذه الظاهرة حتى وان كان الفقر هو الدافع لذلك.

ان علاقات الزبائنية لا تقتصر على الأموال التي تعطى للناخبين للتصويت لصالح حزب او مرشح معين، اذ انها تكون مبنية كذلك على أساس الانفاذ المتبادل بين المستفيدين والعملاء، اذ يجب ان يكون المستفيد قادرا على توفير الرعاية التي التزم بها والا يحتاج عملاؤه الى البحث عن الرعاية في مكان

[70]) Frederic Charles Schaffer , What is Vote Buying? , Prepared for presented at Trading Political Rights: The Comparative Politics of Vote Buying , International Conference , Center for International Studies , MIT, Cambridge, August 26-27/ 2002 , Pp.9-10 .

[71]) Cletus Famous Nwankwo , Vote Buying in the 2018 Governorship Election in Ekiti State - Nigeria , Open Political Science , Vol.1 , Issue.1 , De Gruyter , Berlin , 2018 , P.94 .

اخر، وبالتالي يعتمد المستفيدون على قدرتهم على الاحتفاظ بالسلطة التي تسمح لهم بتوزيع المحسوبية، وطالما هم يستطيعون ان يحافظوا على هذا التوزيع للمنافع فهم يضمنون الولاء الذي بدوره يزيد من احتمالية حدوث ذلك (أي يزيد من احتمالية بقائهم في السلطة)، وبالمقابل فان العملاء يعتمدون على قدرة مستفيدهم على توزيع المحسوبية واذا كان فقدان المستفيد للسلطة يجعل من المستحيل عليه توفير المحسوبية فان على عملاؤه ان يبحثوا عن الرعاية في مكان اخر مما سيزيد من خطر خسارة المستفيد، او يجب ان يكافحوا من اجل ابقاؤه في السلطة مما يزيد من قوته وبالمقابل تزداد قدرته على تقديم المحسوبية مما يتيح له كسب المزيد من العملاء مما يجعله يكسب مزيد من القوة مما سيزيد أيضا الفوائد المكتسبة منه للعملاء، فالسلطة في افريقيا تقوم على منح الامتيازات المتبادلة في سلسلة لا نهاية لها من التبادلات الثنائية تنطلق من القرية الى اعلى مستويات الدولة[٧٢]. ففي غانا نجد بأنه بالرغم من استخدام المال كدعاية انتخابية سواء في شراء الأصوات او تقديم الخدمات لمناطق معينة الا ان الغانيين وفي استطلاع للواشنطن بوست عام ٢٠١٥ حول تأثير الانتخابات في افريقيا . أجاب ٤٣% من الغانيين ان استلام الناخبين للرشوة هم اما كانوا (غير مخطئين على الاطلاق) أو (لا ينبغي معاقبتهم)، وبالمثل فإن ٧٦% من الغانيين يشعرون بأن السياسيين لا ينبغي ان يعاقبوا على توجيه مشاريع التنمية نحو المناطق التي تدعمهم [٧٣]. كما ان العديد من نواب البرلمان في غانا أشاروا في العديد من المقابلات بانهم تلقوا رسائل ابتزاز من الناخبين بشكل متزايد مع

[72]) Daniel J. Young , Is Clientelism at Work in African Elections? A Study of Voting Behavior in Kenya and Zambia , Afrobarometer , Working Paper , No. 106 , Ghana , April / 2006 , Pp. 1-2 .
[73]) Kaunain Rahman , Overview of corruption and anticorruption in Ghana , U4 Helpdesk Answer, No.21 , anti-corruption helpdesk , Berlin , September/2018 , P.5 .

اقتراب الانتخابات للحصول على المنافع ، ولذا تتحول المنافسة السياسية الى منافسة اقتصادية قائمة على القوة والقدرة التمويلية لإمداد شبكات المحسوبية[٧٤].

وغالبا ما تنظم علاقة الزبائنية على طول الخطوط العرقية ضمن سياق سياسي أساسه الغنائم حيث تعبئ الأحزاب السياسية الناخبين ليس على أساس البرامج الانتخابية وانما على أساس قاعدة الانتساب الإقليمي والولاء العرقي ، بالمقابل فان أحزاب المعارضة في الدول الافريقية ستعمل على حشد المواطنين وفقا لقواعد دعم عرقية مختلفة عن القواعد العرقية للحزب الحاكم وفقا للمحسوبية الاقصائية ، لذا فان علاقات الزبائنية تجعل من الانتخابات لعبة صفرية بين المجتمعات العرقية الإقليمية في البلد حيث ان الهزيمة الانتخابية لا تعني التهميش السياسي فحسب بل ينظر اليها على ان لها عواقب اقتصادية مدمرة على مستوى النخبة والدوائر الانتخابية [٧٥].

مما تقدم نخلص بأن هنالك نوعين من علاقات الزبائنية المقترنة بالعرقية في الدول الافريقية تؤدي الى نوع اخر من المحسوبية وهو المحسوبية الاقصائية القائمة على العرقية والتي تلجأ اليها المعارضة للحصول على مكاسب بعد خسارتها في الانتخابات .

الخاتمة

ان ظاهرة الفساد السياسي لم تكن ظاهرة حديثة على المجتمعات والدول الافريقية بل انها ظاهرة قديمة ساعدت العديد من العوامل على نشأتها وترسخها. اذ اقترن ظهور الفساد السياسي في افريقيا جنوب الصحراء بفساد الفترة

---

[74]) Corruption and resource distribution in neopatrimonial systems , Utstein Anti-Corruption Resource Center , Norway , September/2008 , P.4 .

[75]) Hanne Fjelde and Kristine Hoglund , Electoral Institutions and Electoral Violence in Sub-Saharan Africa , *British Journal of Political Science* , Vol.46, Cambridge University Press, USA , P.302 .

الاستعمارية وما كان يناله الزعماء المحليين من اكبر قدر ممكن من الإيرادات ، وبعد التخلص من الاستعمار جاءت حكومات وطنية استبدادية تتلاعب بالمجتمع من خلال انشائها مؤسسات اقتصادية تعمل لمنفعتها امام سيادة الفقر وانخفاض معدل النمو وغياب المعارضة . أما بعد عام ١٩٩٠ ودخول دول افريقيا جنوب الصحراء مرحلة التحول الديمقراطي ، كان هنالك املاً بأن ظاهرة الفساد في تلك الدول ستنحسر وتخف اثارها على المجتمعات الافريقية . ولكن الواقع كان على العكس من ذلك، إذ ان ظاهرة الفساد السياسي ما زالت منتشرة في تلك الدول ولكن الذي تغير هو شكل هذا الفساد حيث انتقلت تلك الدول من فساد نظام الحزب الواحد والأنظمة العسكرية القائم على اساءة استغلال السلطة لتحقيق ثروات للطبقة السياسية الحاكمة عن طريق السيطرة على موارد الدولة الى إساءة استخدام السلطة لغرض الفوز في الانتخابات والاستمرار بالسلطة واستخدام المال السياسي لتحقيق ذلك . اذ دخلت دول افريقيا جنوب الصحراء في (دورة فساد) حيث ان السياسي الفاسد الذي يتم انتخابه يسعى الى الحصول على الأموال بطرق فاسدة لاستخدامه في الانتخابات القادمة لغرض إعادة انتخابه.

اولا: الاستنتاجات

وفي ختام دراستنا تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات :

١. ان ارتباط الفساد السياسي في دول افريقيا جنوب الصحراء بفساد المنظومة الانتخابية من حيث غياب او فشل تطبيق القوانين المنظمة لعملية تمويل الأحزاب السياسية والانفاق الانتخابي بفعل تلقيها تبرعات كبيرة جعلت النائب مديناً للمانح ، الى جانب التزوير الرسمي وضعف

استقلال لجان الانتخابات والقضاء امام هيمنة السلطة التنفيذية ، مما جعل التحول الديمقراطي تحول شكلي.

٢. لا توجد قدسية لحقوق الانسان في فهم المواطن والسلطة في افريقيا جنوب الصحراء ولا سيما في شقها السياسي ، حيث يصار التخلي عنها بمجرد ان تتحقق المنفعة المتبادلة او يتحقق الاشتراك في الانتماء العرقي ، مما جعل الفساد السياسي محل تقبل اجتماعي .

٣. لا توجد مؤسساتية ناجعة في تلك الدول بسبب اندماجها مع شخصية القادة والولاء المتبادل بين الناخبين ومن يمثلهم بفعل شيوع نظام الاسرة الممتدة ونظام التكريم ، وتقرب الحكام من ناخبيهم ولو وصل الى حد اتباع وسائل غير مشروعة كالرشاوى وتقديم الخدمات بشكل فئوي ، وولاء اعضاء الحزب من النواب يكون لقيادات الحزب وليس للشعب .

٤. صعوبة فهم الحكام للإرادة العامة التي يجب تمثيلها لكون التصويت السائد هو عرقي فرعي قائم على التضامن بين المجموعات ما دون الوطنية، وحينما يختار معظم الناخبين احزابا مرتبطة بعرقيتهم ومجتمعهم المحلي فان ذلك يفسر على انه إحصاء عرقي داخل في الدولة ، ويظهر ذاك بشكل طردي مع انعدام المساواة بين المجموعات العرقية، واستغلال سوء الأوضاع الاقتصادية لأبناء العرقيات ، الامر الذي أدى الى خلق نوع من علاقات الزبائنية غير العقلانية بين الافراد وممثليهم. وان الخسارة الانتخابية للمجموعات العرقية لا تعني الاقصاء السياسي فقط، بل ينظر اليها على اخلال بالوحدة الوطنية.

٥. تظهر بوضوح علاقات الزبائنية في الدول الافريقية في لجوء السياسيون الى استخدام المال العام في شراء الاصوات والذي حصلوا عليه من

صفقات الفساد في الدعاية الانتخابية لهم ، وغالبا ما يكون الفقراء والاقل تعليماً هم المستهدفون في عملية شراء الأصوات ، ويفسر ذلك من قبلهم على انه فرصة لاستعادة الأموال التي سرقها السياسيين من الشعب . كما تبنى تلك العلاقات على اساس المحسوبية الاقصائية من جانب الأحزاب ، القائمة على العرقية.

وبناء على ذلك اضحى الفساد السياسي في افريقيا جنوب الصحراء بعد عام١٩٩٠ محل قبول مجتمعي يتجاوب معه بشكل او باخر من دون اللجوء الى استعمال حريات المعارضة الرامية الى اعمال دولة القانون.